بنهاية 2022.. مستحوذة على 2,1٪ من القيمة الرأسمالية لـ «بورصة الكويت»

903 ملايين دينار صافي أصول صناديق الأسهم الكويتية

المحلل المالي

بلغ صافي أصول صناديق الأسهم الكويتية (التقليدية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية)، التي تستثمر في بورصة الكويت بنهاية 2022 نحو 903 ملايين دينار، ما يعادل 2,1٪ من إجمالي القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة والبالغة 43,6 مليار دينار، وذلك بعد استثناء سهم البنك الأهلي المتحد ـ البحرين والبالغة قيمته السوقية 3,4 مليارات دينار، بعد استحواذ بيت التمويل الكويتي «بيتك» على أسهمه.

وقد سجلت أصول صناديق الأسهم الكويتية انخفاضا قدره 42 مليون دينار عن نهاية عام 2021، وذلك بسبب انخفاض رأسمال الصناديق بنحو 30 مليون وحدة استثمارية، بينما شهد صافي أصولها ارتفاعا قدره 103 ملايين دينار عن نهاية ديسمبر 2020، حيث سجلت حينها 800 مليون دينار.

وقد ركزت الشركات التي تدير صناديق الأسهم الكويتية على التفوق بأداء صناديقها على مؤشرات البورصة، في ظل الخبرات المحترفة والمتخصصة التي تشرف على إدارتها، كما ساعد مدراء الصناديق مجموعة مختصة بالأبحاث الاستثمارية لتحليل الأداء المالي للشركات المدرجة والمساعدة في اختيار مكونات الصناديق من الأسهم وتنويعها وتوزيعها على القطاعات المختلفة.

وتوزعت أصول صناديق الأسهم الكويتية بلغ صافي أصولها تقليديا 769,5 مليون دينار، مستحوذة على 85٪ من الإجمالي، وبانخفاض قيمته 34 مليون دينار عن نهاية ديسمبر 2021، ومن الملاحظ انخفاض في إجمالي رؤوس أموالها خلال 2022 بنحو 24,3 مليون وحدة استثمارية نتيجة الاستردادات.

فيما بلغ صافي أصول 7 صناديق أسهم متوافقة مع الشريعة الإسلامية نحو 133 مليون دينار، ما يعادل 15٪ من الإجمالي، بانخفاض بلغ 8 ملايين دينار خلال عام 2022، وكذلك انخفض إجمالي رأسمال صناديق الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بنحو 5,5 ملايين وحدة استثمارية خلال العام الماضي.

ومن الملاحظ، تركز أصول الصناديق التقليدية في 7 صناديق كبيرة الحجم تفوق صافي قيمة أصول الصندوق الـ 40 مليون دينار، وتشكل مجتمعة نحو 86٪ من القيمة السوقية الصافية لأصول صناديق الأسهم التقليدية الـ 14، حيث تديرها الشركات الكويتية الرائدة بإدارة الأصول، منها الكويتية للاستثمار والمركز المالي والاستثمارات الوطنية ووفرة للاستثمار وكامكو إنفست.

ويعتبر صندوق الرائد للاستثمار، الذي تديره الشركة الكويتية للاستثمار، أكبر صناديق الأسهم المحلية سواء التقليدية أو المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من حيث القيمة السوقية الصافية لأصوله التي بلغت بنهاية ديسمبر 2022 نحو 175,43 مليون دينار، أي ما يعادل 23٪ من حجم صناديق الأسهم المحلية التقليدية، و19,4٪ من حجم صناديق الأسهم المحلية تقليدية وإسلامية.

ويأتي في المركز الثاني صندوق الوطنية الاستثماري، الذي تديره شركة الاستثمارات الوطنية، بصافي أصول بلغ 153,15 مليون دينار ما يعادل 20٪ من القيمة السوقية الصافية لأصوله التقليدية و17٪ من حجم صناديق الأسهم المحلية.

بينما بلغ حجم صندوق المركز للعوائد الممتازة نحو 91,2 مليون دينار أي ما يعادل 12٪ من القيمة السوقية الصافية لأصول صناديق الأسهم المحلية التقليدية، أما صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول فقد بلغ صافي قيمة أصوله 72,83 مليون دينار.

أما صناديق الأسهم المحلية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية فقد بلغ عددها 7، حيث تصدر صندوق الدرة الإسلامي وصندوق الفجر صافي قيمة أصول بلغ 44,7 مليونا و40,86 مليون دينار على التوالي، بينما بلغت قيمة صافي أصول صندوق الكويت الاستثماري نحو 19 مليون دينار.

وبالرغم من الأداء المتذبذب لبورصة الكويت خلال عام 2022 فقد سجلت جميع صناديق الأسهم الكويتية التقليدية (باستثناء صندوق واحد فقط) أداء إيجابيا خلال 2022، حيث تراوح بين 10,81٪ و0,51٪ بينما ربح مؤشر السوق العام لبورصة الكويت 3,53٪ ومؤشر السوق الأول 6,2٪. أما بالنسبة لأداء صناديق الأسهم الكويتية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فكانت عائداتها أقل من صناديق الأسهم التقليدية، حيث تراوحت بين 4,62٪ و0,25٪.

صافي أصول وأداء صناديق الأسهم الكويتية التقليدية بنهاية عام 2022

الترتيب حسب الحجم	الصندوق	العائد للربع الرابع 2022	العائد لعام 2022	العائد لعام 2021	صافي الأصول كما في 31 ديسمبر 2022 (بالدينار)	صافي الأصول كما في 31 ديسمبر 2021 (بالدينار)
1	صندوق الرائدللاستثمار	٪1,98	٪5,30	٪24,07	175,430,048	179,629,120
2	صندوق الوطنيةالاستثماري	٪1,15	٪3,05	٪27,77	153,158,480	158,289,282
3	صندوق المركز للعوائد الممتازة	٪2,10	٪6,30	٪26,19	91,238,873	91,018,427
4	صندوق كامكو لمؤشر السوق الاول	٪2,18	٪8,64	٪28,73	72,829,464	72,279,248
5	صندوق وفرة	٪3,18	٪0,51	٪29,12	58,194,147	57,807,932
6	صندوق فرصة المالي	٪2,40	٪7,40	٪27,57	56,962,698	55,379,745
7	صندوق المركز– ميداف	٪1,80	٪5,90	٪28,25	56,032,602	67,683,792
8	صندوق كامكو الاستثماري	٪2,47	٪10,81	٪29,79	34,540,166	35,507,255
9	الصندوق الاهلي الكويتي	٪1,50	٪3,62	٪27,01	28,458,215	32,251,553
10	صندوق الساحل الاستثماري	٪0,00	٪6,29	٪29,06	22,113,323	27,825,131
11	صندوق الرؤية	٪0,47	(٪4,80)	٪22,70	8,562,005	13,234,713
12	صندوق الوطني للأسهم الكويتية	٪3,55	٪5,50	٪30,22	5,738,232	6,071,923
13	صندوق ثروة الاستثماري	٪4,80	٪8,96	٪17,06	3,734,663	3,796,117
14	صندوق الوسم	٪2,05	٪6,84	٪22,28	2,505,625	2,516,951
	الإجمالي	-	-	-	769,498,540	803,291,188

صافي أصول وأداء صناديق الأسهم الكويتية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بنهاية عام 2022

الترتيب حسب الحجم	الصندوق	العائد للربع الرابع 2022	العائد لعام 2022	العائد لعام 2021	صافي الأصول كما في 31 ديسمبر 2022 (بالدينار)	صافي الأصول كما في 31 ديسمبر 2021 (بالدينار)
1	صندوق الدرة الاسلامي	٪0,94	٪4,62	٪25,72	44,684,885	43,746,999
2	صندوق الفجر	٪0,45	(٪4,18)	٪24,95	40,860,118	43,829,616
3	صندوق الكويت الاستثماري	٪0,78	٪2,86	٪23,68	18,897,730	21,691,012
4	صندوق المركز الاسلامي	(٪0,04)	٪1,60	٪24,76	16,731,792	19,095,370
5	صندوق الدارج الاستثماري	٪0,38	٪0,25	٪15,68	7,861,841	8,504,829
6	صندوق ثروة الاسلامي	٪0,80	(٪0,50)	٪22,99	2,215,071	2,273,341
7	صندوق كاب كورب المحلي	(٪0,85)	(٪5,98)	٪14,67	1,851,913	1,969,561
	الإجمالي	-	-	-	133,103,350	141,110,728

متراجعة بنسبة 3,5٪ خلال العام الماضي

مليارا دينار قيمة الأوراق المالية والمسكوكات بنهاية 2022

علاء مجيد

تراجعت قيمة الأوراق المالية والمسكوكات خلال 2022 بنسبة 3,47٪ بقيمة 72 مليون دينار لتصل في ديسمبر 2022 بنحو 1,99 مليار دينار مقارنة بـ 2,07 مليار دينار في ديسمبر 2021. مقسمة إلى 1,97 مليار دينار مجموع قيم الأوراق المالية وهي تمثل السواد الأعظم، بينما جاءت مجموع قيم المسكوكات بقيمة 31,13 مليون دينار. وعلى المستوى الشهري، فقد ارتفعت مجموع قيم الأوراق المالية والمسكوكات في ديسمبر الماضي بقيمة 30 مليون وبنسبة 1,5٪ عن شهر نوفمبر الماضي البالغ 1,97 مليار دينار، فقد ارتفعت أوراق النقد فئة 20 دينارا خلال شهر ديسمبر لتصل الى 1,16 مليار دينار مقارنة بـ 1,13 مليار دينار في نوفمبر الماضي.

كما ارتفعت قيمة فئة 10 دنانير حيث وصلت في نهاية ديسمبر الى 633,8 مليون دينار مقارنة بـ 628,34 مليون دينار في نوفمبر الماضي، بينما تراجعت ايضا فئة 5 دنانير فبلغت بنهاية ديسمبر الماضي 102,7 مليون دينار مقارنة بـ 102,9 مليون دينار في نوفمبر الماضي.

وتراجعت فئة الواحد دينار، حيث بلغت بنهاية ديسمبر الماضي 47,4 مليون دينار مقارنة بـ 48,54 مليون دينار في نوفمبر الماضي. بينما ارتفعت فئة النصف دينار، فقد بلغت 13,16 مليون دينار بنهاية ديسمبر الماضي مقارنة بـ 13,13 مليون دينار في نوفمبر الماضي. واخيرا، انخفضت فئة الربع دينار، حيث بلغت بنهاية ديسمبر الماضي 10,75 ملايين دينار مقارنة بـ 11,07 مليون دينار في نوفمبر الماضي.

أما على مستوى المسكوكات فحافظت خلال شهر ديسمبر على مستويات شهر نوفمبر الماضي، حيث بلغت في شهر ديسمبر 31,13 مليون دينار وهو نفس مستوى شهر نوفمبر الماضي. وارتفعت فئة 20 فلسا خلال شهر ديسمبر محققة 4,067 ملايين دينار مقارنة بـ 4,066 ملايين دينار بنهاية نوفمبر الماضي.

كما زادت فئة الواحد فلس خلال شهر ديسمبر حيث بلغت بنهاية ديسمبر 12,755 ألف دينار مقارنة بـ 12,754 ألف دينار بنهاية نوفمبر الماضي، بينما بقيت جميع الفئات الأخرى من دون تغير شهري يذكر.

6 ملايين دينار.. عمالة مساندة في «النفط»

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» أن تكلفة توفير عمالة صيانة وعمالة مساندة لتشغيل مصانع شركة صناعة الكيماويات البترولية تصل إلى 6 ملايين دينار. وتفصيليا، وافق الجهاز المركزي للمناقصات العامة على ترسية المناقصة الخاصة بأعمال توريد عمالة صيانة وعمالة مساندة لتشغيل مصانع الشركة على إحدى الشركات التي حازت أقل الأسعار المطابقة للشروط والمواصفات بمبلغ إجمالي 5,97 ملايين دينار بعد عمل موازنة تثمينية.

«باكستان ستيت أويل» ترتب لتسديد 220 مليون دولار لـ «مؤسسة البترول»

محمود عيسى

ذكرت صحيفة بيزنس ريكوردر الباكستانية ان شركة باكستان ستيت اويل الحكومية اوعزت يوم الخميس الماضي الى القسم المختص فيها لعمل الترتيبات اللازمة لدفع مبلغ 220 مليون دولار لمؤسسة البترول الكويتية لضمان استمرار الإمدادات السلسة من قبل المؤسسة للديزل عالي السرعة ووقود الطائرات. وكشفت الوثيقة التي حصلت عليها الصحيفة عن أن التسهيل الائتماني البالغة مدته 60 يوما الممنوح للحكومة بموجب اتفاقية الاستيراد من مؤسسة البترول انتهى في 31 ديسمبر 2022، وفي حالة عدم تجديد التسهيل الائتماني، فإن شركة النفط الباكستانية ستكون ملزمة بإجراء تحويل مباشر إلى مؤسسة البترول في اليوم 30 من تاريخ بوليصة الشحن. واضافت ان مبلغ 220 مليون دولار المقرر للتحويل المباشر إلى للمؤسسة سيصبح مستحقا بالإضافة إلى المدفوعات الحالية بموجب التسهيل الائتماني الممتد للشحنات المتسلمة قبل 31 ديسمبر 2022.

«أوكسفورد بيزنس»: خرجت من تداعيات «كورونا» بتمويل عام قوي.. سيمكنها من الانطلاق لتنفيذ المشاريع التنموية

الكويت أمام فرصة قوية لتنويع صادراتها واستقطاب الاستثمارات الأجنبية

محمود عيسى

ذكرت مجموعة أوكسفورد بيزنس انه يبدو أن تخفيف الآثار والتداعيات الناجمة عن وباء كورونا، فضلا عن الزيادة المستمرة في عائدات النفط والغاز، وإصدار قانون جديد يوفر إطارا لإنشاء عمليات الطرح الرقمية، أدت جميعا إلى إمداد القطاع المصرفي الكويتي بشحنة متجددة من الثقة حظيت بدعم على نطاق أوسع بفضل الانتعاش الاقتصادي الذي حققته البلاد. وأضافت المجلة في سياق تقريرها تحت عنوان «الكويت 2022»، ان الواقع يشير الى تعافي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي واستئناف نموه منذ 2021، وفي ضوء توقعات صندوق النقد الدولي بأن يصل نموه إلى 8,7٪ في عام 2022، فإنه يبدو أن الائتمان والربحية لدى القطاع المصرفي الكويتي يستعدان لمزيد من الارتفاع. ويتميز هذا القطاع بالسيولة العالية ورأس المال القوي، وكلاهما كان عاملا مساعدا للبنوك على تجاوز العوامل والأوضاع التي تفتقر إلى اليقين والمرتبطة بالوباء، ناهيك عن الظروف الأخرى غير المواتية على المستوى العالمي.

من جانب آخر، قالت المجموعة إن الإجراءات الحكومية الرامية للتعافي من الوباء ساعدت في دعم المودعين والبنوك على حد سواء، وهو اتجاه استمد الزخم من استقرار معدلات الودائع من قبل الأفراد وقطاعات التجزئة والهيئات الحكومية على النحو الذي كان ملحوظا خلال النصف الثاني من عام 2021.

وعلى صعيد ذي صلة، قالت المجموعة انه لطالما هيمن النفط على المشهد التجاري والاستثماري في الكويت التي تستخدم عائدات احتياطياتها الهائلة من النفط في تمويل الاستثمار الخارجي، وتحقيق عوائد مستدامة طويلة الأجل والعمل على حماية واستمرارية الازدهار والرفاه الاقتصادي في المستقبل.

وقد تخلصت الكويت من جائحة كورونا وتداعياتها العديدة لتخرج منها بتمويل عام قوي وتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات في سبتمبر 2022، فقد أصبحت لديها الفرصة الكافية للانطلاق في تنفيذ المشاريع التي من شأنها المساعدة في تنويع الصادرات من ناحية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من جهة أخرى لتصب في الصناعات ذات الإمكانات العالية.

وانتهت اوكسفورد بيزنس الى القول ان الكويت تملك إطارا قانونيا راسخا يحكم ويحدد نظام الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتي يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في جهود الدولة الأوسع نطاقا لتوسيع دائرة انخراط ومشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الكلي انسجاما مع توجه ورؤية الكويت الجديدة 2035.